تونس: يجب إيقاف مخطّط حلّ مجلس القضاء الأعلى

يجب ألّا يتمّ حلّ مجلس القضاء الأعلى بمرسوم رئاسي لأن في ذلك ضربة قاضية لا رجوع عنها لاستقلالية القضاء، وفصل السلطات، وسيادة القانون، قالت اللجنة الدولية للحقوقيين اليوم.

في 6 شباط/فبراير 2022، أعلن الرئيس قيس سعيد أنه ينوي حلّ مجلس القضاء الأعلى بمرسوم رئاسي، قائلاً أن المؤسسة باتت "في عداد الماضي".

المجلس الأعلى للقضاء مؤسسة مستقلة نتجت عن دستور العام 2014 في تونس، تشرف على عمل القضاء بغية ضمان الاستقلالية والمحاسبة.

إن القضاء هو الجهة الوحيدة المتبقية القادرة على مراقبة السلطة التنفيذية في تونس، إثر استيلاء الرئيس قيس سعيد على السلطة في تموز/يوليو 2021، عندما جمّد البرلمان، حتى كانون الأول/ديسمبر 2022 وأعطى نفسه صلاحية الحكم بالمرسوم. لذلك فإن المجلس الأعلى للقضاء ذو أهمية جوهرية لصون استقلالية القضاء، وفصل السلطات، وسيادة القانون في البلاد.

"بقراره حلّ المجلس الأعلى للقضاء، يُظهر الرئيس قيس سعيد عزيمته على إزالة آخر خطوط الدفاع ضد حكم الرجل الواحد في تونس،" قال مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال افريقيا في اللجنة الدولية للحقوقيين، سعيد بنعربية. "إن إصدار الرئيس لهكذا قرار بالحلّ غير دستوري وغير قانوني."

المادة 80 من الدستور، والتي يعتمد عليها الرئيس حالياً للحكم بالمراسيم، لا تنص على إعطاءه صلاحية حل المجلس الأعلى للقضاء. تطالب اللجنة الدولية للحقوقيين الرئيس بالامتناع عن تنفيذ قرار حلّ المجلس وتحثّه على العمل على دعم استقلالية القضاء.

بهذا القرار يكون هجوم الرئيس المتواصل على المجلس الأعلى للقضاء قد بلغ ذروته، ما أدى أيضاً إلى إضعاف الثقة بالقضاء. منذ أيلول/سبتمبر 2021 والرئيس مسؤول عن سردية لاذعة بخصوص فساد القضاء والحاجة "لتطهيره"، في حين فشل بإيقاف حملة تشهير ضد المجلس وقضاة بحد ذاتهم؛ هذا وأوقف الرئيس المنح المالية وغيرها من الامتيازات التي يتمتع بها أعضاء المجلس عبر مرسوم. فعلياً، هذا المرسوم هو جزء من هجوم الرئيس على استقلالية القضاء وفصل السلطات.

بموجب القانون الدولي ومبادئه، وجود مجلس قضائيّ مستقل هو ضرورة لضمان الاستقلالية المؤسساتية للقضاء والاستقلالية الفريدة للقضاة.

"عبر حلّه لمجلس القضاء الأعلى، ينهي الرئيس فعلياً أي مظهر من مظاهر استقلالية القضاء في تونس. على المجتمع الدولي ألّا يغض البصر عن هذا الهجوم الأخير على سيادة القانون، بل أن يحث على العودة إلى النظام الدستوري في تونس عوضاً عن ذلك،" أضاف بنعربية.

للتواصل:

سعيد بنعربية، مدير برنامج الشرق الأوسط وشمال افريقيا في اللجنة الدولية للحقوقيين، بريد الكتروني
said.benarbia(at)icj(dot)org

آسر خطاب، مسؤول البحث والتواصل في برنامج الشرق الأوسط وشمال افريقيا في اللجنة الدولية للحقوقيين، بريد الكتروني
asser.khattab(at)icj(dot)org